Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 867-889
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.43

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

The Impact of Public Expenditure Shocks on the Components of the Iraqi Trade Balance*

Zainab J Mahdi(1), Ahmad A Abdulha(2)
University of Fallojah -College of Administration and Economics
(1) zainabalaza08@gmail.com (2) ahmedabas67@uofllujah.edu.iq

Key words:
public spending, trade balance, exports, imports.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	25 ***Aug***. 2024
Accepted	16 ***Sep***. 2024
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Zainab J Mahdi
University of Fallojah

Abstract:
The results of the analytical aspect showed that public spending has a significant impact on the components of the trade balance, as the average relative importance of public spending out of gross domestic product (GDP) was approximately (45.5%) for the research period (2004-2022), and the average relative importance of the oil sector was Nearly 95% of the total revenues generated during the research period (2004-2022). The research recommends a set of recommendations, the most important of which are: diversifying sources of income by going to study the market situation and its requirements and trying to open the horizon for the open market in a way that is consistent with the capabilities of the Iraqi economy and its financial policies that try to reduce the effects of the single source feeding public revenues and their instability, and restructuring spending channels and reducing From its leakage through unplanned imports of goods and services.

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the first researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 867-889
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.43

أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري العراقي*

م.م. زينب جسام مهدي
جامعة الفلوجة ـ كلية الإدارة والاقتصاد
zainabalaza08@gmail.com

أ.م.د. أحمد عباس عبد الله
جامعة الفلوجة ـ كلية الإدارة والاقتصاد
ahmedabas67@uoflljah.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022)، وقد أظهرت نتائج الجانب التحليلي بأن الإنفاق العام له تأثير كبير في مكونات الميزان التجاري إذ بلغ متوسط الأهمية النسبية للإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ما يقارب من (45.5%) لمدة البحث (2004-2022)، وشكل متوسط الأهمية النسبية للقطاع النفطي ما يقارب من (95%) من إجمالي الإيرادات المتحققة خلال مدة البحث (2004-2022). ويوصي البحث بمجموعة من التوصيات أهمها: تنويع مصادر الدخل من خلال التوجه لدراسة وضع السوق ومتطلباته ومحاولة فتح الأفق للسوق المفتوح بما يتناسب مع أمكانيات الإقتصاد العراقي وسياساته المالية التي تحاول التقليل من الآثار المترتبة على أحادية المصدر المغذي للإيرادات العامة وعدم استقرارها، وإعادة هيكلة قنوات الإنفاق والحد من تسربها عن طريق الإستيرادات السلعية والخدمية بشكل غير مبرمج.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الميزان التجاري، الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الاستيرادات.

المقدمة:

يُعد موضوع الصدمات الإقتصادية من المواضيع المهمة التي تصدرت المشهد الإقتصادي بالنسبة للمعنيين بهذا الشأن، وذلك نظرا للأحداث والتداعيات المتتالية التي تركت آثاراً كبيرة على إقتصادات العالم المختلفة ومنها الإقتصاد العراقي لكونه يُعد جزءا من هذه الإقتصادات يؤثر ويتأثر بهذه الصدمات، وسواء أكانت هذه الاقتصادات متقدمة أم نامية على حد سواء، ولاسيما بعد حدوث إختلالات غير منطقية في أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية الذي تعتمد عليه العديد من تلك الاقتصادات، ولكون الإقتصاد العراقي يعد جزءا من المنظومة الاقتصادية الدولية لذا فإن تلك الصدمات قد أثرت عليه بصورة مباشرة أو غير مباشرة وتركت عليه آثاراً سلبية وإيجابية، وأحدى تلك الصدمات هي الصدمات التي تعرض لها الإنفاق العام بسبب تذبذب إيراداته المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بتقلبات أسعار النفط العالمية، وينطلق هذا البحث من فرضية مفادها " إن هنالك إستجابة معنوية إيجابية بين كل من صدمات الإنفاق العام ومكونات الميزان التجاري العراقي"، وسوف يتناول هذا البحث المباحث الآتية:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات الإنفاق العام ومكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

المبحث الثاني: تحليل أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الأول.

مشكلة البحث:

الإجابة عن التساؤلات الآتية: هل لصدمات الإنفاق العام أثرا واضحاً على مكونات الميزان التجاري؟ وما هو نوع هذا الأثر سلبي أم إيجابي؟

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها (بأن هنالك علاقة طردية بين الإنفاق العام ومكونات الميزان التجاري للمدة ما بعد (2004-2022)).

أهمية البحث:

وُجد البحث لغرض تحليل أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022)، وتحديد الأساليب والمعالجات للحد أو لتقليل من آثار تلك الصدمات من خلال إستخدام إسلوب المحاكاة والسيناريوهات البديلة للتنبؤ المستقبلي بالصدمة قبل وقوعها وقياس أثرها في متغيرات البحث وإعتماد السياسة الإقتصادية الأنسب لغرض معالجتها وتجنب الأزمات الإقتصادية.

منهج البحث:

اعتمد البحث على الأسلوب (الوصفي ـ التحليلي) باعتباره أحد أساليب البحث العلمي المتبعة في كتابة البحوث العلمية بالاعتماد على المصادر العلمية والمنشورات والدوريات وغيرها.

حدود البحث:

1- **الحدود المكانية:** الإقتصاد العراقي.
2- **الحدود الزمانية:** يغطي البحث مدة زمنية تقدر ب(19) عاماً تمتد من عام (2004) لغاية (2022) والتي تأثرت بأهم صدمات الإنفاق العام التي شهدها الإقتصاد العراقي.

هيكلية البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم تقسيم البحث إلى مبحثين:
المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات الإنفاق العام وأثرها في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).
المبحث الثاني: تحليل أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي لصدمات الإنفاق العام ومكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022)

1.1.: صدمة الانفاق العام (Public Spending Shock): يُعد مفهوم الصدمات الإقتصادية من المفاهيم المرتبطة إرتباطاً وثيقا بجميع الإقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء منذ الأزل غير إن المسميات اختلفت تبعاً التطور الزمني للمصطلحات الإقتصادية ودرجة تأثيرها تعتمد على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي لذلك الإقتصاد **(حشيش وشهاب، 2003: 123)**.

الصدمة لغةُ واصطلاحاً "هي مفرد صدمات، واصطلاحا تأتي بمعنى مصيبة او نازلة تفاجئ الانسان فتقلقه وتعرضه للخطر"**(عمر، 2008: 1284)**، اما الصدمات الإقتصادية بالمفهوم العام هي عبارة "عن إحداث خارج الإقتصاد ونتجت عنها تغيرات كبيرة داخل الإقتصاد وهذه الاحداث تؤثر على الإقتصاد أثناء حدوثها خارجه ولا تخضع للمساءلة لكونها غير متوقعة ولا يمكن التنبوء بها وعادة ما تؤثر بشكل كبير على العرض الكلي او الطلب الكلي في جميع الاسواق" **cebeci,**

(109 :2020)، ومن الناحية الإقتصادية عُرفت الصدمة " بأنَّها التحولات التي تحدث بشكل غير متوقع وينتج عنها اختلال في جانبي الطلب الكلي والعرض الكلي أو في احداهما " **(نجيب، 2010: 310)**، وقد قسمت الأدبيات الإقتصادية الصدمات تبعا لمصدر الحدث إلى صدمات داخلية وصدمات خارجية وتبعا لتأثيرها إلى صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي.

تشمل الصدمات الداخلية كل من: الصدمات (المالية والنقدية والحقيقية)، أما الصدمات الخارجية فتضم كل من: صدمات أسعار النفط وصدمات التضخم المستورد وغيرها، فضلاً عن أنواع أخرى للصدمات الإقتصادية منها (العشوائية، الموسمية، الدورية والهيكلية)، وتُعد صدمات الإنفاق العام من أكثر الصمات تأثيراً على الإقتصاد العراقي وذلك لكونه إقصاد ملازم للصفة الريعية ويعتمد في إنفاقه العام على الإيرادات المتأتية من النفط الخام المصدر.

تتفق أكثر الدراسات الاقتصادية على أن الانفاق الحكومي يوجه على قطاعات التعليم، والصحة، ومشاريع البنية التحتية وقطاع الإسكان والمواصلات والاتصالات والانفاق على المرافق الصحية وغيرها، إذ إنّ الانفاق يرفع من إنتاجية العمل التي لها دور أساس في عملية التنمية، وفي الوقت نفسه يتصاعد الاستثمار المحلي بما يعزز النمو الاقتصادي، ويتم توزيع الانفاق العام بالتوافق مع الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من ناحية، والايرادات العامة التي تتحصل عليها الحكومة من ناحية أخرى، وقد تضطر الحكومة إلى تغير كمية الانفاق بالتخفيض أو بالزيادة لحدوث تغيرات مفاجئة خارجة عن سيطرتها بسبب عوامل خارجية أو داخلية ويكون أثر هذا التغير هو حدوث ما يعرف بصدمة الانفاق الحكومي والتي "تمثل الفرق بين الانفاق الفعلي والانفاق المخطط له (**Ramey & Valerie, 2016: 5**)، وتسمى بصدمة الانفاق هنا لأنها تجبر الحكومات على اتخاذ إجراءات احترازية بديلة وسريعة لتلافي الصدمة نتيجة لانتقال تداعيات الأزمات الاقتصادية في العالم فينعكس أثرها بذلك على مستويات الطلب العالمي، وهنا تبدأ الدولة باستخدام سياستها المالية لمواجهة هذا النوع من الصدمات عن طريق إجراء تغيرات في مستوى الانفاق العام للحد من تأثير الصدمة أو قد يكون السبب الآخر للصدمة هو حدوث الحروب والنزاعات الإقليمية أو الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات **(الكبيسي والعبيدي، 2017: 3)**، كذلك تواجه سياسة الانفاق تغيرات كبيرة عندما يتعرض الاقتصاد إلى حالة من الركود بفعل الصدمات الخارجية كصدمات أسعار التبادل التجاري وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي العالمي ...الخ، هنا يلجأ صناع القرار إلى اتخاذ خطوات سريعة وعاجلة لمواجهة هذا الانخفاض وذلك بزيادة الانفاق العام أو خفض الضرائب أو كليهما معا، وستكون هنالك زيادة في الانفاق الحكومي من نفقات التمويل لغرض الحد من نمو معدل البطالة تتخذ شكل الإعانات ودعم الأفراد عن طريق كوبونات الغذاء وغيرها من وسائل الدعم لغرض زيادة دخول الأفراد **(Andrew & Harald,2008:12).**

وتحدث تغييرات في الانفاق العام عند حدوث ظروف طارئة غير متوقعة، على شكل طفرات نحو الزيادة أو الانخفاض في النفقات، بحيث يتخذ الانفاق نسقا مشابها للقفزات في تلك الظروف وتأتي هذه القفزات متزامنة مع الحروب والأزمات السياسية، والأزمات الاقتصادية أو في مدة الاضطراب الاجتماعي، ويبلغ اعلى مستوى للنفقات الحكومية في الحروب وأنها لن تنخفض إلى مستوى ما قبل الحرب حتى بعد انتهاء الحرب، وأن هذا الانفاق التوسعي تتحمل آثاره الشعوب عن طريق زيادة عبء الضريبة التي تزداد في مدة الحروب بما ينسجم والطاقة الضريبية للمجتمع، مما يساعد الحكومة على القيام بمهامها.

وترى الباحثة أنّ الانفاق الحكومي يتم تحديده على وفق الأهداف التي تسعى الحكومة لتحقيقها من ناحية، والايرادات التي يمكن أن تتحصل عليها الحكومة من ناحية أخرى، لكنه في عدد من الحالات تضطر الحكومة إلى زيادة الانفاق العام أو تخفيضه لأسباب خارجة عن سيطرتها وسيترك هذا التغير في الانفاق تأثيرا في المتغيرات الاقتصادية، يصح تسميتها بصدمة الانفاق الحكومي.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 867-889
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.43

2-1: الميزان التجاري

1-2-1: مفهوم الميزان التجاري: يُعرف الميزان التجاري على أنه "الفرق بين القيمة النقدية لصادرات وإستيرادات الدولة خلال مدة معينة" **(الجنابي، 2011: 10)**، ويكون الميزان التجاري على إحدى الحالتين هما:

أ- ميزان تجاري (إيجابي): وهو الذي تفوق صادراته من السلع والخدمات عن إستيراداته وهنا يسجل (فائض تجاري) وتُعد كندا، المانيا، واليابان أمثلة عن الميزان التجاري الإيجابي، أي أنها تتمتع بإقتصادات مستقرة.

ب- ميزان تجاري (سلبي): أي أن البلد إستيراداته أكثر من صادراته، وهذا ما يسمى (بالعجز التجاري)، كالبلدان التي تتمتع بإقتصاد متنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ وأستراليا، والميزان التجاري السلبي لا يعد ضمن المفاهيم السلبية أو المتشائمة بل الأمر لا يتُعدى كونه حدث دوري متصل بالدورة الإقتصادية، لكنه يكون أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي يعتمد إقتصادها على الإستثمار الأجنبي **(بهاء الدين وآخرون، 2012: 134)**.

2.2.1: أهمية الميزان التجاري: تكمن أهمية الميزان التجاري بكونه يمثل المكون الأهم في ميزان المدفوعات من خلال ما يرتبط بالسلع والخدمات المصدرة والمستوردة، ومن خلاله يمكن تحليل الهيكل السلعي للصادرات والإستيرادات من خلال نوعية المواد المستوردة والمصدرة ودرجة تنوع النشاط الإنتاجي للدولة **(Metay& Rudell ,2006:121)**.

1 .2 .3: مكونات الميزان التجاري

يتكون الميزان التجاري من:

1-3-2-1: الصادرات: وتعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي المباع إلى العالم الخارجي والتي تمثل جزءا من الطلب على الناتج المحلي الإجمالي **(صخري، 2005: 130)**، كذلك تعرف الصادرات على أنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها.

ويشتمل هيكل الصادرات على تركيبين هما:

1- **التركيب السلعي للصادرات:** الذي يصف طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، إذ كلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميته النسبية على حجم أكبر من السلع المصدرة، دل ذلك على تطور الهيكل الإنتاجي، وانخفض هامش المخاطرة التي تواجهها صادرات الدولة في حصولها على العوائد الأجنبية، وعلى العكس من ذلك إذ كلما انخفضت نسبة المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها، أكدت بذلك على تخلف الهيكل الإنتاجي **(الغريري، 2022 : 81)**.

2- **التوزيع الجغرافي للصادرات:** والذي يكشف عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية (الدول المستوردة)، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي، دل ذلك على حالة التبعية للاقتصاد القومي فضلا عن حالة التخلف ، لذا وجب التنوع في الأسواق للتقليل من أثر الصدمات الإقتصادية والتقليل من التبعية الخارجية **(علي، 2011: 145)**.

2-3-2-1: الإستيرادات: وتعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى، والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، إذ يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، و تحتسب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، كذلك يمكن تعريف الإستيرادات من السلع والخدمات على أنها جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، إذ أن زيادة الإستيرادات ستؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لهذا فهي تطرح من قيمة الناتج المحلي الاجمالي الذي

يدل على الإنتاج المنتج داخل حدود البلد، إذ أن تحليل الهيكل السلعي للإستيرادات له أهمية في توضيح طبيعة تطور الإقتصاد القومي ومدى ارتباطه وتبعيته للخارج **(نجا ، 2019 : 150)**.

1 .4.2: أنواع الميزان التجاري.

ينقسم الميزان التجاري إلى:

1-2- 4-1: الميزان التجاري السلعي (ميزان التجارة المنظورة): ويضم هذا الحساب قيم المعاملات التجارية للسلع المادية من صادرات ويدل إليها بحساب دائن، أما الإستيرادات فيدل إليها بحساب مدين، ويسمى الفرق بين الصادرات والإستيرادات بميزان التجارة المنظورة، وسميت بالمنظورة لكونها ملموسة ماديا وتمر عبر الجمارك، وتعتمد دقة حساباتها بدرجة تطور النظام الجمركي ومدى تطور الأجهزة الفنية الجمركية، ناهيك عن الاستقرار الأمني **(أحمد وزكي، 2007: 222)**.

1-2-4-2: الميزان التجاري الخدمي (ميزان التجارة غير المنظورة): ويشمل كافة الخدمات التي يتم تبادلها بين الدول (السياحة، النقل، التأمين، الخدمات الحكومية وعوائد رأس المال) والخارج ، ويضم الميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في **(يونس، 2007 : 172-173)**:

1- **خدمات النقل:** تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استخدام الأجانب لوسائل النقل المحلية بتكاليفها المختلفة، سواء أكانت برية، بحرية أو جوية، أما في الجانب المدين فتسجل مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استخدام وسائل النقل.
2- **خدمات التعليم:** هي نفقات ومصروفات تخص البعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.
3- **الاتصالات**: تتمثل في خدمات البريد والاتصالات، إذ تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.
4- **السفر والسياحة:** ويغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها المسافرون والسواح، من غير المقيمين في إقتصاد بلد ما خلال مدة معينة أقامتهم، سواء تم استهلاك هذه السلع والخدمات الآن أو في وقت لاحق، إذ يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند سفرهم للخارج فتسجل في الجانب المدين.
5- **التأمين:** ويشمل كل مدفوعات التأمين الخاصة بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، أما في الجانب الدائن فتقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين، أما المبالغ المستحقة عند حصول الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ المدفوعة إلى الداخل تسجل في الجانب المدين، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب الدائن.
6- **نفقات الحكومة:** وهي النفقات الحكومية المحلية في الخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، ومساهمة الحكومة في النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، فضلا عن نفقات السلك العسكري في الخارج، المعاشات...الخ، وتسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.
7- **خدمات أخرى:** وتضم كل الايرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق، كنفقات الاعلان والأفلام، العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.
8- **عائدات الإستثمار:** وهو الدخل الذي سيعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل في الدخل من الإستثمار المباشر، أرباح الإستثمارات بما فيها الجزء غير الموزع، والمعاد إستثماره والأرباح الموزعة، والدخل الذي لا يعود إلى المستثمر من ملكيته

لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة إلى الشركات والهيئات، الأوراق المالية والاكتئاب في أسهم ورأس مال الشركات ويكون الدخل الذي ينجم عن هذه الأصول على هيئة فوائد وأرباح، ويتم تسجيل الفوائد المتحصل عليها من الشركات الأجنبية والأرباح عن الإستثمارات الوطنية بالخارج في الجانب الدائن، في حين تسجل الفوائد والأرباح التي تدفع للأجانب على القروض والإستثمارات الأجنبية في البلد في الجانب المدين

5.2.1: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث باستمرار وبصورة شائعة، إلا أن حالة التوازن لا تتحقق في الواقع إلا نادرا، وكل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري عن طريق تقييد إستيراداتها السلعية قدر المستطاع وزيادة صادراتها بغية الوصول إلى حالة التوازن وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الإقتصادي.

1-2-5-1: التوازن في الميزان التجاري(خلف، 2004: 121): يقصد بالتوازن في حسابات الميزان التجاري تساوي كل من جانبي الدائن والمدين، وبمعنى آخر تساوي المطلوبات المستحقة على بلد ما من البلدان الأخرى مع مستحقات البلد تجاه العالم الخارجي، وبمفهوم أشمل تساوي كل من الصادرات مع الإستيرادات، وحالة التوازن هذه تعني ثبات الأسعار المحلية والذي من خلاله يتحقق التوازن الداخلي، وكنتيجة لهذا التوازن ستتجه أسعار الصرف نحو الثبات محققة بذلك التوازن الخارجي وبالتالي الوصول لتحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

2-2-5-1: الاختلال في الميزان التجاري (لعروق، 2005: 42).: يُعد الاختلال في الميزان التجاري احد النتائج المترتبة على الدورات الإقتصادية والتي تعني زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، وهذه الزيادة أما أن تكون في حقوق البلد المترتبة على مطلوباته في البلدان الأخرى وتسمى هذه الزيادة بالفائض، أو عندما يتفوق الجانب المدين على الجانب الدائن في الميزان وتسمى بالعجز وذلك عندما تتجاوز المطلوبات المستحقة على البلد للبلدان الأخرى، وهنالك ثلاثة أنواع للإختلال في الميزان التجاري وكما هو موضح في أدناه :

1- **الاختلال الدوري:** يتعرض الميزان التجاري للدول الرأسمالية المتقدمة لهذا النوع من الاختلال اكثر من غيرها ويرتبط بتقلبات النشاط الإقتصادي، يحدث دوريا وبشكل مستمر ويرتبط بحالة الازدهار والرواج الإقتصادي لمنتجاتها، الأمر الذي يدعم قدرتها التصديرية وينجم عنه زيادة الصادرات على الإستيرادات وبالتالي تسجيل فائض في الميزان التجاري، ويحدث العكس في حالة الكساد (الانكماش) في النشاط الإقتصادي.
2- **الاختلال الطارئ:** يحدث هذا النوع من الاختلالات تحت وطأة ظروف معينة أو أي حالات استثنائية أو طارئة كالحروب أو الكوارث الطبيعية أو الأزمات الإقتصادية كفرض الحصار مثلا، يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة **(خلف، 2004 : 130)**.
3- **الاختلال الدائم:** غالبا ما يحدث هذا النوع من الاختلال في اقتصادات البلدان النامية، وهو الاختلال المرتبط بالهيكل الإقتصادي للبلد، ويحدث هذا النوع والذي يطلق عليه تسمية (الاختلال البنيوي أو الهيكلي) نتيجة إعتماد البلد على الإستيرادات بشكل يفوق الصادرات بكثير، مما يؤدي إلى حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر **(الأمين، 2005: 20)**.

6.2.1: أسباب الاختلال في الميزان التجاري: تختلف أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، فضلا عن السمات المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين مجموعتين من الأسباب الإقتصادية وغير الإقتصادية:

1-6-2-1: الأسباب الإقتصادية وتشمل:

1- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية**: إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فإن ذلك سيؤدي إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، ويحدث العكس في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى إرتفاع الصادرات مقابل إنخفاض الإستيرادات وانتهاءا بحصول اختلال في الميزان التجاري للدولة

2- ب- **أسباب هيكلية:** وهي الأسباب المرتبطة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني لاسيما هيكل التجارة الخارجية سواء أكانت صادرات أم إستيرادات، وهذا ما ينطبق على اقتصادات البلدان النامية، التي يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية التي تؤثر على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية **(السريتي، 2009: 208).**

ت- أسباب دورية: تتأثر معظم الدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري بالتقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي، وتبعا للدورات الإقتصادية التي تمر بها الدولة كالأزمات الإقتصادية المتكررة التي تلامس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على البلدان النامية وأثر ذلك على حركة الصادرات، لاسيما أن أسواق البلدان النامية تُعد أسواق خارجية هامة لها، ناهيك عن تغيرات أذواق المستهلكين داخل البلد وخارجه، والذي من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب فضلا عن تأثيره على هيكل التجارة الخارجية **(عبد الباقي، 31:2001)**، كذلك العوائق التجارية (التعريفة الجمركية ونظام الحصص) التي من شأنها التأثير على حرية التجارة الخارجية ، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها وذلك بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود، الأمر الذي سيؤثر على القدرة التنافسية للدولة وبالتالي التأثير على حركة الصادرات والإستيرادات.

2.6.2.1: الأسباب غير الإقتصادية

وتشمل (صيد ،2013 : 101):

1- **عوامل طبيعية:** والتي تتمثل بالاختلالات أو المتغيرات الجوية وما قد ينجم عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر نفاذ الثروات الطبيعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى إنخفاضات مفاجئة في صادرات بعض السلع الزراعية، وارداتها من السلع الضروري.

2- **التقدم التكنولوجي:** وما يرتبط به من اختراعات عالمية، إذ أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الانتاج، وبالتالي إنخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات البلدان النامية مرتفعة، ناهيك عن أن التقدم التكنولوجي يمكن الاستغناء عن المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من البلدان النامية، وبالتالي إنخفاض صادرات هذه البلدان، والتي تمثل المصدر الأهم في تجارتها الخارجية، مما سيؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي سيعمل إلى اضعاف القدرة التنافسية للبلدان النامية وهو ما سينعكس على الميزان التجاري.

3- **الظروف السياسية:** كالحروب والنزاعات أو المقاطعات الإقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات وعلى الوجه الأخص إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

4- **النمو الديموغرافي:** إذ إن زيادة النمو الديمغرافي ينجم عنه زيادة الطلب على الإستيرادات لاسيما الاستهلاكية منها، فضلا عن تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تعمل على زيادة النفقات، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة إرتفاع أسعار صادراتها.

5- **الاضرابات العمالية:** والتي يكون أثرها أكبر في الدول الصناعية المتقدمة، لأنها تؤدي إلى أرباك العملية الانتاجية وزيادة التكاليف وينعكس ذلك على شكل زيادة في الإستيرادات، وإنخفاض الطلب على العملة المحلية، ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الاضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

المبحث الثاني: أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022)

1.2: الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2022)

من الممكن التعرف على توجهات السياسة الإنفاقية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها لأي دولة عن طريق التعرف على المكونات الرئيسة للأنفاق العام، يتكون الإنفاق العام من قسمين رئيسين هما الإنفاق الإستثماري والإنفاق الجاري (التشغيلي)، يتمتع الإنفاق الإستثماري بأهمية كبيرة لكونه المكون الرئيس من مكونات الطلب الكلي، ويعني الإنفاق على السلع الرأسمالية المتمثلة بالمكائن والآلات، كما يتضمن الإنفاق على المباني الجديدة والإضافات إلى المباني القديمة وأيضا يتضمن التغير في المخزون السلعي **(الوادي وعساف،2009: 120)**. أما الإنفاق التشغيلي (الجاري) فأنهُ يتكون من قسمين الأول يعنى بالخدمات العامة التي تقدمها الدولة للأفراد وما تستلزمهُ هذه الخدمات من رواتب وأجور فضلاً عن المشتريات الحكومية والنفقات العسكرية، أما القسم الأخر فأنهُ يتضمن النفقات التحويلية التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات كالإعانات والمساعدات (**العلي،2011: 72-78**).

الجدول (1): نسب ومكونات الإنفاق العام في العراق للمدة من (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	(1) الإنفاق العام	(2) الإنفاق التشغيلي	(3) نسبة المساهمة(1/2)%	(4) الإنفاق الإستثماري	(5) نسبة المساهمة % (1/4)
2004	32117491	29102758	90.6	3014733	9.4
2005	26375175	21803157	82.7	4572018	17.3
2006	38806679	32778999	84.5	6027680	15.5
2007	39031232	31308188	80.2	7723044	19.8
2008	59403375	47522700	80.0	11880675	20.0
2009	52567025	42053620	80.0	10513405	20.0
2010	70134201	54003334	76.9	16130866	23.1
2011	78757666	60925554	77.4	17832113	22.6
2012	105139576	75788623	72.1	29350952	27.9
2013	119127556	78746806	66.1	40380750	33.9
2014	113473517	76741673	67.6	36731844	32.4
2015	70397515	51832839	73.6	18584676	26.4
2016	67067437	51173428	76.3	15894009	23.7
2017	75490115	59025654	78.2	16464461	21.8
2018	80873189	67053000	82.9	13820189	17.1
2019	111723523	87301000	78.1	24422523	21.9
2020	76082443	60865955	80.0	15216488	20.0
2021	102849659	89526959	87.0	13322700	13.0
2022	116959582	90432452	77.3	26527130	22.4
المتوسط	75598787	58315089	78.5	17284750	21.5
النمو المركب		%6.15		%12.13	

المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

وتميزت السياسة الإنفاقية في العراق بعد عام (2003) بزيادة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الإستثمارية فقد ارتفعت تلك النفقات وبشكل كبير بحيث أصبحت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة وقيداً مالياً ثقيلاً (**لطيف،2018: 288**).

وتعود أسباب زيادة الإنفاق الاستهلاكي بعد عام (2003) إلى إضافة بنود في الموازنة العامة للدولة تمثلت بالزيادة الحاصلة في رواتب القطاع العام ومخصصات إعادة إعمار العراق، وأن هذه البنود ولاسيما الأجور والرواتب استمرت بالهيمنة على الإنفاق العام وشكلت قيداً على التوسع في الإنفاق الإستثماري (**الجبوري ،2012: 11**).

يُستدل من الجدول (1) إن قيمة الإنفاق العام أخذت بالتزايد وبشكل كبير عن عام (2003)، إذ بلغت قيمة الإنفاق العام (32117491) مليون دينار عام (2004) وارتفع تبعاً لذلك الإنفاق التشغيلي والاستثماري على الترتيب (29102758، 3014733) مليون دينار، إذ شكل الإنفاق التشغيلي نسبة (90.6 %) من الإنفاق العام أما الإنفاق الإستثماري كانت نسبتهُ من الإنفاق العام (9.4 %)، ويعود هذا الإرتفاع لإنخفاض حجم الأصول المالية وزيادة الطلب الكلي فضلا عن توجيه الإنفاق العام إلى جميع القطاعات الإجتماعية والاقتصادية والإستثمارية على أثر برامج الإصلاح والتصحيح الهيكلي وبدء برامج تنمية الأقاليم، وفي عام (2005) بلغت قيمة الإنفاق العام (26375175) مليون دينار، أما الإنفاق التشغيلي فقد بلغ (21803157) مليون دينار وبنسبة مساهمة من الإنفاق العام (82.7%) بينما كانت قيمة الإنفاق الإستثماري (4572018) مليون دينار ونسبة مساهمة بلغت (17.3%)، وإن قيمة الإنفاق الإستثماري ونسبتهُ من الإنفاق العام ارتفعت بشكل بسيط عن السنة السابقة وذلك بسبب توجه الحكومة لإعادة إعمار ما دمرهُ الاحتلال عام (2003)، إن أغلب هذه النفقات لإعادة إعمار بعض المناطق المتحررة وتعويض المتضررين.

أما في عام (2006) ارتفعت قيمة الإنفاق العام لتبلغ (38806679) مليون دينار وكذلك قيمة الإنفاق التشغيلي (32778999) مليون دينار بينما كانت قيمة الإنفاق الإستثماري (6027680) مليون دينار عراقي ويعود هذا الإرتفاع في قيمة الإنفاق الاستهلاكي إلى إعادة المفصولين السياسيين إلى وظائفهم فضلاً عن دمج بعض الفصائل المسلحة وانخراطها بالعمل المدني. وواصل الإنفاق العام الإرتفاع خلال الأعوام (2007،2008) لتبلغ قيمهُ على الترتيب (59403375 ،39031232) مليون دينار، أما الإنفاق التشغيلي كانت قيمهُ (47522700، 31308188) مليون دينار عراقي وكنسب من الإنفاق العام (80.2%،80.0%) على الترتيب، أما الإنفاق الإستثماري بلغت قيمهُ على الترتيب (7723044، 11880675) مليون دينار عراقي وكنسب من الإنفاق العام (20.0%، 19.8%) على الترتيب ويعود سبب هذا الإرتفاع إلى تزايد الإيرادات النفطية والتي تشكل الممول الرئيس للأنفاق العام، أما في عام (2009) إنخفضت قيم الإنفاق العام بشقيها الاستهلاكية والإستثمارية إذ بلغت قيمة الإنفاق العام (52567025) مليون دينار، أما الإنفاق التشغيلي فكانت قيمته (42053620) مليون دينار وكنسبة من الإنفاق العام بلغت (80%) فيما بلغت قيمة الإنفاق الإستثماري (10513405) مليون دينار وكنسبة من الإنفاق (20%)، ويعود سبب الإنخفاض في قيمة الإنفاق العام إلى حدوث الأزمة العالمية والتي تمثلت بصدمة عرض سلبية الأمر الذي أدى إلى إنخفاض سعر البرميل النفطي والذي يعد الممول الرئيس للأنفاق الحكومي، ومن ثم عاد الإنفاق العام بالتزايد خلال المدة (2010-2013) لتبلغ قيمه على الترتيب (70134201، 7875666، 105139576 ،119127556) مليون دينار، أما الإنفاق الإستثماري كانت قيمهُ على الترتيب (16130866، 17832113، 29350952، 40380750) مليون دينار عراقي وكنسب من الإنفاق العام (23.1% ،22.6% ،27.9% ،33.9%) على الترتيب وبلغت قيم الإنفاق التشغيلي للمدة ذاتها(5403334، 60925554، 75788623، 78746806) مليون دينار وبنسب مساهمة بلغت (76.9%، 77.4%، 72.1%، 66.1%)، إن ما يميز هذه المدة هو تراجع الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية وإرتفاع الأهمية النسبية للنفقات الإستثمارية .

وفي عام (2014) إنخفضت قيمة الإنفاق العام لتبلغ (113473517) مليون دينار والإنفاق التشغيلي (76741673) مليون دينار وكنسبة من الإنفاق العام (67.6%)، أما الإنفاق الإستثماري كانت قيمتهُ(36731844) مليون دينار عراقي وكنسبة من الإنفاق العام (32.4%)، ويعود سبب إنخفاض قيمة الإنفاق العام ولاسيما النفقات التشغيلية مقارنة مع مثيلتها في عام 2013 إلى عدم إقرار موازنة عام (2014) الأمر الذي دفع بوزارة المالية بالتقيد بالصرف وبنسبة(1 إلى 12) من المصاريف الفعلية الجارية لكل شهر مماثل من عام (2013) **(البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي ،2014: 70)**، واستمرت قيم الإنفاق العام بالإنخفاض خلال هذه الأعوام (2015،2016)، إذ بلغت قيم الإنفاق العام (70397515 ،67067437) مليون دينار على التوالي بينما كانت قيم الإنفاق التشغيلي (51832845، 5117342) مليون دينار على الترتيب و كنسب من الإنفاق العام (73.6% ،76،3%)، أما الإنفاق الإستثماري كانت قيمهُ (18565670، 15894009) مليون دينار وكنسب من الإنفاق العام (26.4%، 23.7%)، وتعود أسباب هذا الإنخفاض إلى حدوث صدمة مزدوجة في الاقتصاد العراقي أثرتا وبشكل كبير على المؤشرات الإحصائية والاقتصادية والإجتماعية كافة وتمثلت الأولى بإنخفاض معدل أسعار النفط الخام المصدر من (91.63$) للبرميل الواحد عام (2014) إلى (44.729، 33.976$) في عامي (2015،2016) على الترتيب، والذي بالرغم من إرتفاع الكميات المصدرة من النفط الخام ألا إنه لا يتناسب مع نسبة الإنخفاض في أسعاره، أما الصدمة الثانية فأنها تمثلت بتدهور الأوضاع الأمنية منذ شهر حزيران لعام (2014) والتي تمثلت بوقوع ثلاث محافظات تحت سيطرة العمليات الإرهابية **(الجهاز المركزي للإحصاء،2016: 4)**، وما تبع هذه الأحداث من زيادة الإنفاق على الأمور العسكرية وزيادة الخدمات التي تقدمها الحكومة للنازحين وغيرها من تبعات الحروب، وفي عام (2017) تحسنت قيمة الإنفاق العام بشقيه التشغيلي والإستثماري لترتفع قيمهم على الترتيب (59025654، 16464461) مليون دينار وكانت نسبهم من الإنفاق العام (78.2% ،21.8%) على الترتيب، وأن المدة (2018-2022) شهدت تذبذب على هيئة إرتفاع في أول المدة (2018، 2019) على مستوى النفقات التشغيلية، إذ بلغت (67052856، 87300932) مليون دينار على الترتيب، وذلك بسبب إرتفاع أغلب مكونات الإنفاق التشغيلي لاسيما النفقات الرأسمالية (**التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي ،2019: 48)**، في ذات الوقت كان هنالك إنخفاض طفيف في النفقات الإستثمارية، وشهدت الأعوام الثلاث الأخيرة (2020، 2021، 2022) إنخفاض في النفقات العامة لتصل إلى (76082445 ،102849659 ،76082445) على الترتيب بسبب إنخفاض أسعار النفط العالمية. والشكل (1) يوضح مكونات الإنفاق العام في العراق ونسبها إلى الإنفاق العام للمدة من (2004-2022).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 867-889
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.43

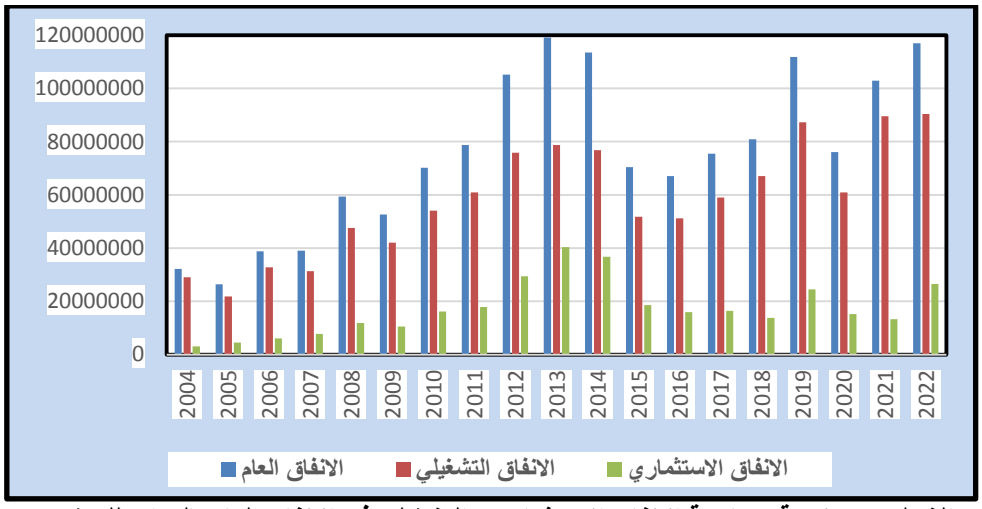

الشكل (1): نسبة مساهمة الإنفاق الاستثماري والتشغيلي في الإنفاق العام بالعراق للمدة من (2004-2022).

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1).

وترى الباحثة وعن طريق بيانات الإنفاق للسنوات المذكورة أن نسب الإنفاق متذبذبة، إذ ترتفع في سنة معينة وتنخفض في سنة أخرى والمسبب لهذا التذبذب كون العراق يعد بلداً ريعياً يعتمد فيه الاقتصاد وبشكل كلي على الإيرادات النفطية والتي ترتبط بالعرض والطلب العالمي كما تشير البيانات أيضاً ومن خلال معدل النمو المركب للنفقات العامة للمدة (2004-2022) الذي بلغ (7.04%) ومتوسط الأهمية النسبية للنفقات التشغيلية (78.5%) وبمعدل نمو مركب بلغ (6.15%)، وبلغ متوسط الأهمية النسبية الإستثمارية (21.48%) ونمو مركب للمدة ذاتها والذي بلغ (12.13%) والذي يشير إلى هيمنة النفقات التشغيلية على حساب النفقات الإستثمارية طوال السنوات المذكورة.

2:2: الإنفاق العام ومكوناته ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2022).

يعد العراق من الدول التي ارتفعت فيها نسبة مساهمة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي على مر السنين، من خلال بيانات الجدول (2) الذي يمثل الإنفاق العام ومكوناته ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2022) نلاحظ إن نسب الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي بدأت بالإرتفاع عام (2004) إذ كانت نسبتهُ (31.5%)، ولكون العراق بلداً ريعياً يعتمد بالدرجة الأساس في تمويل نفقاته على الإيرادات النفطية والتي ترتبط بدورها بأسعار النفط في الأسواق العالمية، أدى هذا الاعتماد إلى تذبذب النفقات العامة ونسبها من الناتج المحلي الإجمالي، وفي عامي (2005، 2006) كانت نسب مساهمة الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي كالآتي(25.47% ،35.48%) على الترتيب، وهي أعلى من نسب السنوات التي سبقتها بسبب توجه الحكومة إلى إعمار أغلب البنى التحتية والقطاعات التي تم تدميرها عام (2003)، وفي عام (2007) كانت نسبة مساهمة الإنفاق العام بالناتج المحلي الإجمالي (35.0%) وقد ارتفعت نسب الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي للأعوام (2008، 2009) لتبلغ (49.2%، 42.1%) على الترتيب، وخلال العام (2011) كانت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (55.2%)، وفي عام 2013 ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ (68.1%)، بينما إنخفضت نسب الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من (2014-2017) لتبلغ (63.4%، 38.3%، 32.1%، 36.8%) على الترتيب، وهذا الانخفاض حدث بسبب التراجع بأسعار النفط

العالمية، وجاء هذا الارتفاع بسبب هجمات داعش وما تبعهُ من زيادة الإنفاق على الجوانب العسكرية فضلاً عن الإعانات والمساعدات التي تقدم للنازحين وغيرها من هذه التبعات.

الجدول (2): مكونات الإنفاق العام ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي العراقي بالأسعار الثابتة للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	(1) الإنفاق التشغيلي	(2) الإنفاق الإستثماري	(3) الإنفاق العام	(4) الناتج المحلي الإجمالي	(5) نسبة المساهمة % (4/3)
2004	29102758	3014733	32117491	101845262.4	31.5
2005	21803157	4572018	26375175	103551403.4	25.5
2006	32778999	6027680	38806679	109389941.3	35.5
2007	31308188	7723044	39031232	111455813.4	35.0
2008	47522700	11880675	59403375	120626517.1	49.2
2009	42053620	10513405	52567025	124702075	42.1
2010	54003334	16130866	70134201	132687028.6	52.9
2011	60925554	17832113	78757666	142700217	55.2
2012	75788623	29350952	105139576	162587533.1	64.7
2013	78746806	40380750	119127556	174990175	68.1
2014	76741673	36731844	113473517	178951406.9	63.4
2015	51832839	18584676	70397515	183616252.1	38.3
2016	51173428	15894009	67067437	208932109.7	32.1
2017	59025654	16464461	75490115	205130066.9	36.8
2018	67053000	13820189	80873189	210532887.2	38.4
2019	87301000	24422523	111723523	222141229.7	50.3
2020	60865955	15216488	76082443	195402549.5	38.9
2021	89526959	13322700	102849659	198496540.5	51.8
2022	95836988	21122594	116959582	212408657.3	55.0
المتوسط	58599539	17000301	75598787	163165667	45.5
معدل النمو المركب	%6.47	%10.79	%7.04	%3.94	

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على:
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء سنوات مختلفة.
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، سنوات مختلفة.

أما في عام (2019) ونظرا للاضطراب الذي سببته جائحة كورونا (كوفيد-19) فأن الحاجة إلى زيادة في الإنفاق بدت أكبر لذا ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي (50.3 %)، وخلال المدة (2021-2022) سادت موجة من الإرتفاع لنسبة الإنفاق العام والتشغيلي كنتيجة للإختلال الكبير الذي تركته الجائحة على الاقتصاد بشكل عام وعلى الاقتصاد العراقي بشكل خاص، إذ بلغت نسبة مساهمة الإنفاق العام (51.8%، 55.0%) من الناتج المحلي الإجمالي، أما الإنفاق التشغيلي فكانت نسبه (45.1%، 45.1%). والشكل (2-5) يوضح الإنفاق العام ومكوناته الرئيسة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2022).

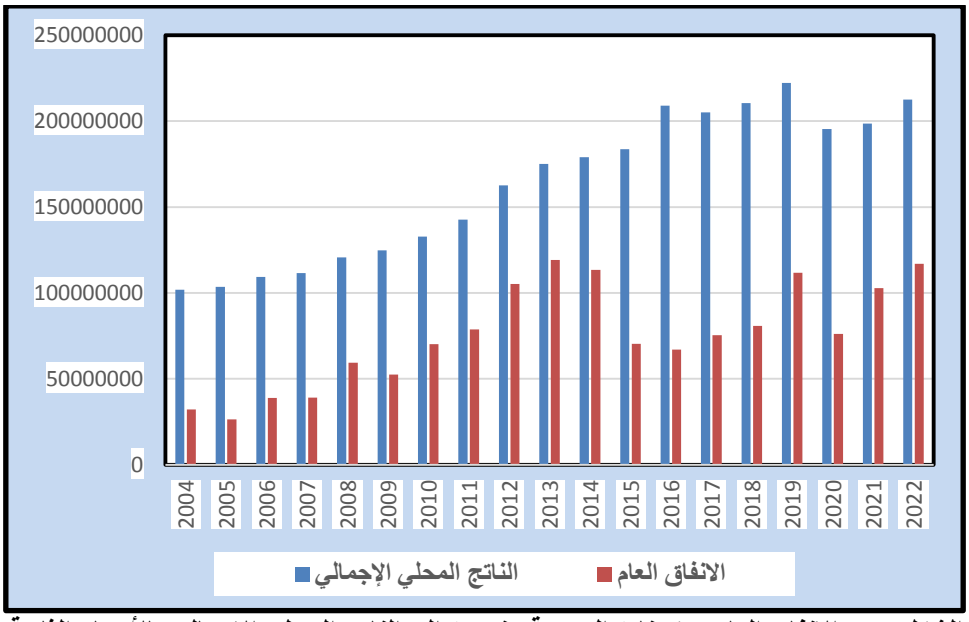

الشكل (2): الإنفاق العام ومكوناته الرئيسة ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2004-2022).

المصدر: الشكل من عمل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (2).

ويتضح للباحثة من الجدول أعلاه أن متوسط الإنفاق التشغيلي بلغ (58599539) مليون دينار ومعدل نموه المركب (6.47%)، وبلغ متوسط الإنفاق الإستثماري (17000301) مليون دينار ومعدل نموه (10.79%) وللأهمية الكبيرة للإنفاق الإستثماري في تحقيق عملية التنمية والنمو الاقتصادي وتصحيح حالة الاقتصاد العراقي كونهُ أحادي الجانب يعتمد فقط على الإيرادات النفطية وجب الاهتمام بتنويع مصادر الدخل.

3:2: تطور النفقات والإيرادات ونسبة العجز والفائض في الموازنة العامة.

تعكس الموازنة العامة البرنامج الإقتصادي للحكومة في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، والتي تكتسب أهمية كبيرة في اقتصادات الدول سواء كانت نامية أو متقدمة باعتبارها أداة تنمية للمشاريع الإقتصادية والإجتماعية والبنى التحتية **(العاضي،41:2007)**، إذ تعد الموازنة العامة بمثابة خطة مدروسة في ضوء احتياجات البلد وامكانياته لسنة مستقبلية، وفي العراق يُلاحظ تطور أهمية الموازنة العامة مع تطور النشاط الإقتصادي والاجتماعي منذ القرن الماضي، وقد مرت الموازنة العامة بتطورات عكست الى حدٍ كبير التطور الحاصل في جانب الإيرادات والتي تأتي في الغالب وبنسبة كبيرة من الصادرات وتساهم أيضاً في تمويل النفقات على السلع الأساسية، إذ يتسم الإقتصاد العراقي باعتماده الكبير على مصدر النفط الخام وبنسبة مساهمة تتجاوز (89%) في إيراداته وهذا الإعتماد يُعرض الإقتصاد الى صدمات العرض في حالة إنخفاض أسعاره العالمية وأيضاً عدم استغلال الفوائض المالية الناتجة من الإيرادات النفطية لتحقيق التنويع الإقتصادي، والجدول (3) يوضح تطور الايرادات والنفقات العامة في العراق للمدة (2004-2022).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 867-889
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.43

الجدول (3): الإيرادات والنفقات الفعلية للموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	(1) الإيرادات النفطية	(2) الإيرادات العامة	(3) معدل التغير السنوي %	(4) نسبة المساهمة (2/1) %	(5) النفقات العامة	(6) معدل التغير السنوي %	(7) صافي الموازنة (5-2)
2004	23627203	32982739	53.67	71.6	32117491	66.0	865248
2005	39480069	40502890	22.80	97.4	30831142	(4.01)	9671748
2006	46534310	49055545	21.12	94.8	38806679	25.87	10248866
2007	51701300	54599451	11.30	94.6	39031232	0.58	15568219
2008	75358291	80252182	46.98	93.9	59403375	52.19	20848807
2009	48871708	55209353	(31.21)	88.5	52567025	(11.51)	2642328
2010	66819670	69521117	25.92	95.2	70134201	33.42	(613084)
2011	98090214	99998776	43.84	90.1	78757666	12.30	21241110
2012	11659707 6	11946640 3	19.47	97.3	10513957 6	33.50	14326827
2013	11067754 2	11376739 5	(4.77)	97.2	11912755 6	13.30	(5360161)
2014	97072410	10538662 3	(7.37)	92.1	11347351 7	(4.75)	(8086894)
2015	51312621	66470252	(36.93)	70.7	70397515	(37.96)	(3927263)
2016	44267063	54409270	(18.14)	82.8	67067437	(4.73)	(12658167)
2017	65155570	77335955	42.14	84.2	75490115	12.56	1845840
2018	95619820	10656983 4	37.80	89.7	80873189	7.13	25696645
2019	99216318	10756699 5	0.94	92.2	11172352 3	38.15	(4156528)
2020	56879720	63199689	41.25) (	89.9	76082445	31.90) (	(12882756)
2021	95270298	10908146 4	72.6	87.3	10284965 9	35.18	6231805
2022	15362327 7	16169743 7	48.2	95.0	11695958 2	13.7	44737855
المتوسط	76354828	82512130			75598787		4427693
معدل النمو السنوي %	8.50	8.73			7.04		

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: التقارير السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022). - نسبة المساهمة = [(الإيرادات النفطية/ الإيرادات العامة) ×100].

- صافي الموازنة = (الإيرادات العامة – النفقات العامة).

يتضح من الجدول (3) أن الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022)، إذ يمثل العمود (1) الإيرادات النفطية والعمود (2) الإيرادات العامة التي هي مجموع الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من مصادرها المختلفة، ويلاحظ أنّ الإيرادات النفطية بلغت ما يقارب (23627203) مليون

دينار في عام (2004) والإيرادات العامة بلغت (32982739) مليون دينار، ثم أخذت الإيرادات العامة بالزيادة حتى وصلت الى (80252182) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (46.98%) في عام (2008) نتيجة التحسن في أسعار النفط وارتفاع الإيرادات النفطية الى (75358291) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (93.9%)، ثم إنخفضت الإيرادات العامة الى (55209353) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (31.21-%) نتيجة انخفاض أسعار النفط وإنخفاض إيراداته الى (48871708) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (88.5%) في عام (2009) بسبب تأثره بالأزمة العالمية وهذا يوضح مدى إعتماد الإقتصاد العراقي على إيرادات النفط، وبعدها أخذت الإيرادات العامة بالتزايد حتى بلغت (119466403) مليون دينار لعام (2012) بمعدل تغير سنوي بلغ (19.47%) وهي أعلى قيمة خلال مدة البحث، ويعزى هذا الإرتفاع الى زيادة الإيرادات النفطية الى (116597076) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (97.3%) نتيجة الزيادات الكبيرة في أسعار النفط العالمية الى (105) دولار للبرميل وأيضاً إرتفاع الرسوم والإيرادات الضريبية، ثم أخذت الإيرادات العامة بالإنخفاض حتى وصلت الى (54409270) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (18.14-%) في عام (2016) نتيجة إنخفاض الإيرادات النفطية الى (44267063) مليون دينار بنسبة مساهمة بلغت (82.8%) بسبب تراجع أسعار النفط مما سبب عجزاً في الموازنة، ثم زادت الإيرادات العامة نتيجة الزيادة في أسعار النفط حتى وصلت الى (107566995) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (0.94%) في عام (2019)، وفي عام (2020) إنخفضت الإيرادات العامة الى (63199689) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (41.25-%) بسبب جائحة كورونا التي خفضت أسعار النفط وقيدت الحركة الإقتصادية في العالم، وارتفعت الإيرادات العامة للعامين (2021،2022) إذ بلغت ما يقارب (109081464، 161697437) مليون دينار بسبب الزيادة في أسعار النفط إذ بلغت الإيرادات النفطية للأعوام نفسها ما يقترب من (95270298، 153623277) على التوالي أما متوسط الإيرادات النفطية للمدة (2004-2022) بلغت (76354828) مليون دينار ومعدل نموه السنوي بلغ (8.50%) وبلغ متوسط الإيرادات العامة (82512130) مليون دينار ومعدل نموه السنوي بلغ (7.04%) للمدة نفسها.

أما النفقات العامة الموضحة في العمود (5) وهي المبالغ التي تنفقها الدولة من أجل تحقيق نفع عام، فمن الملاحظ أنها توسعت بشكل كبير بعد عام (2003) نتيجة زيادة الرواتب والأجور للموظفين وإعادة هيكلة الإقتصاد العراقي والنهوض بالمستوى المعاشي للمواطنين وزيادة الخدمات الإجتماعية، إذ بلغت النفقات العامة (32117491) مليون دينار لعام (2004)، ثم بعد ذلك انخفضت الى (30831142) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (4.01-%) لعام (2005) نتيجة إنخفاض النفقات التشغيلية وعدم تمكن أجهزة الدولة من تنفيذ خططها بشكل صحيح، وبعدها أخذت النفقات بالتزايد حتى وصلت الى (59403375) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (52.19%) في عام (2008)، أما في عام (2009) فقد إنخفضت النفقات الى (52567025) مليون دينار نتيجة انخفاض الإيرادات بسبب الأزمة المالية العالمية، وبعدها أخذت النفقات العامة بالتزايد حتى وصلت الى أعلى قيمة لها بلغت (119127556) مليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (13.30%) لعام (2013) بسبب زيادة الأنفاق الإستثماري والتركيز على زيادة الخدمات الإجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها، وبعد ذلك أخذت النفقات العامة بالإنخفاض حتى وصلت الى (67067437) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (4.73-%) لعام (2016) نتيجة إنخفاض الإيرادات النفطية، ثم زادت النفقات العامة حتى وصلت الى (111723523) مليون دينار لعام (2019) نتيجة نمو كل من الإنفاق الإستثماري والجاري، أما في عام (2020) فقد إنخفضت النفقات العامة الى (76082445) مليون دينار بمعدل تغير سنوي سلبي بلغ (31.90-%)، وفي الأعوام (2021، 2022) فقد أرتفع الإنفاق العام ليصل إلى ما يقترب من (102849659، 116959582) مليون دينار بسبب التحسن في أسعار النفط، أما متوسط الإنفاق العام للمدة (2004-2022) فقد بلغ (75598787) مليون دينار ومعدل نموه السنوي بلغ (6.46%).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 867-889
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.43

أما العمود (7) يمثل صافي الموازنة العامة فقد كانت في حالة فائض خلال المدة (2004-2009) بسبب تغطية الإيرادات العامة لكافة النفقات، وفي عام (2010) فقد شهدت الموازنة عجزاً نتيجة زيادة النفقات الجارية، وفي عامي (2011،2012) سجلت الموازنة فائضاً عكس المدة (2013-2016) التي سجلت عجزاً نتيجة زيادة النفقات وانخفاض الإيرادات وأيضاً تعرض الإقتصاد العراقي لصدمة مزدوجة نتيجة هبوط أسعار النفط الى دون (50) دولار للبرميل في الأسواق العالمية منذ بداية حزيران (2014)، والتحديات الأخرى نتيجة الحرب على الإرهاب وإرتفاع تكاليفها ونفقات إيواء النازحين وإعادة إعمار المناطق المحررة التي تضررت نتيجة الأعمال العسكرية وقلة الإيرادات الأخرى غير النفطية نتيجة افتقار العراق لمصادر تنويع الدخل، ثم سجلت الموازنة فائض خلال عامي (2017،2018) نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبعدها سجلت الموازنة عجز في عام (2019) نتيجة زيادة الإنفاق الجاري ولا سيما النفقات الرأسمالية والخدمية والسلعية وأيضاً في عام (2020) نتيجة تأثرها بالصدمة التجارية السلبية، أما في العامين (2021-2022) فقد أرتفع الإنفاق العام للأعوام نفسها إلى ما يقارب (102849659، 116959582) مليون دينار على التوالي، أما متوسط المدة (2004-2022) فقد سجلت الموازنة العامة فائضاً بلغ 447378550) مليون دينار، والشكل (3) يوضح تطور الإيرادات والنفقات والموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2022).

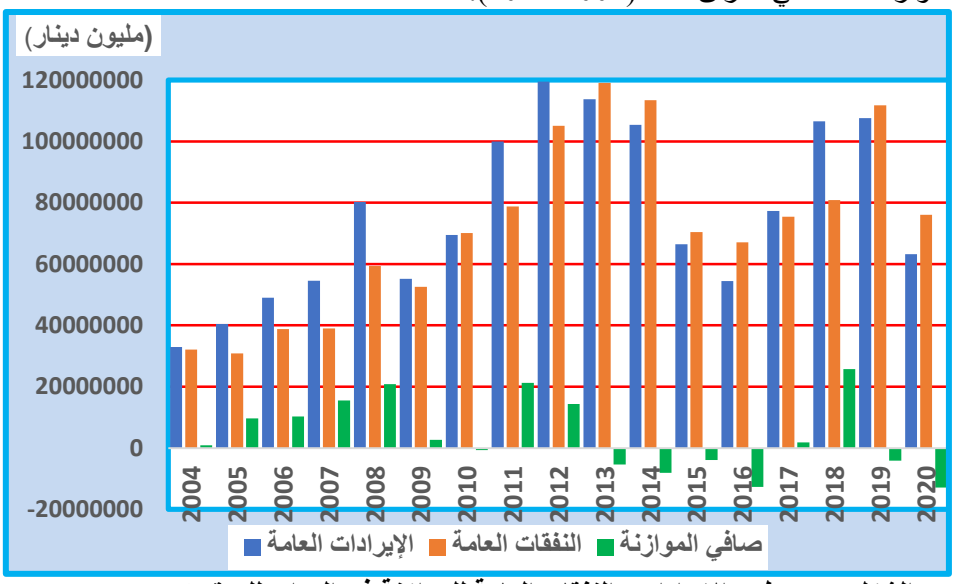

الشكل (3): تطور الإيرادات والنفقات العامة للموازنة في العراق للمدة (2004-2022)
المصدر: إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (3).

2-4:تحليل أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022)

يُعد العراق من البلدان الريعية الذي يعتمد في تمويل نفقاته العامة على إيرادات متأتية من القطاع النفطي بنسبة تقترب من(95%) من إجمالي الإيرادات المتحققة خلال مدة البحث (2004-2022)، الأمر الذي جعل بقية القطاعات الغير نفطية تعيش حالة التخلف بالرغم من الموارد المتعددة والمتنوعة والإمكانات المتاحة بسبب إهمال القطاعات الإنتاجية الأثر ويمكن توضيح أثر تقلبات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري (الصادرات والإستيرادات).

ومن خلال تحليل الجدول (4) والذي يوضح بأن هنالك ثمة إجماع وتناغم وترابط بين كل من الإنفاق العام ومكونات الميزان التجاري، ففي السنوات التي يشهد فيها الميزان التجاري إنخفاضاً في

حجم الفائض يلاحظ بان الإنفاق العام قد سلك سلوكا مقارباً في إنخفاضه لذلك يقال إن العجز في العراق هو عجز مزدوج (موازنة عامة وميزان تجاري)، من خلال تتبع أثر الإنفاق العام في الصادرات نجد أن النفقات العامة لعام (2004) قد إزدادت بفعل الحاجة الملحة لمعالجات عديدة نجمت عن مرحلة ما بعد (2003) وهذه الزيادة إنعكست بالإيجاب على حجم الصادرات الكلية لتبلغ (29956020) مليون دينار، أما في عام (2005) فقد إنخفض الإنفاق العام ليصل إلى (26375175) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (17.9-%) وبالرغم من ذلك نجد إن قيمة الصادرات.

الجدول (4): أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022) (مليون دينار)

السنوات	(1) النفقات العامة	(2) معدل التغير%	(3) الصادرات	(4) معدل التغير%	(6) الإستيرادات	(7) معدل التغير%
2004	32117491	_	29956020	-	34050969	-
2005	26375175	(17.9)	39963945	33.41	45145710	32.58
2006	38806679	47.1	48780390.6	22.06	36914707.8	(18.23)
2007	39031232	0.6	51158039.1	4.87	31422753	(14.88)
2008	59403375	52.2	79028558.7	54.48	48249768.6	53.55
2009	52567025	(11.5)	51473565	(34.87)	51326145	6.38
2010	70134201	33.4	63880713	24.10	55232658	7.61
2011	78757666	12.3	96531318	51.11	60316542	9.20
2012	105139576	33.5	113151788.2	17.22	73980251.4	22.65
2013	119127556	13.3	108514489.6	(4.10)	75910914.2	2.61
2014	113473517	(4.7)	103714534	(4.42)	80008354.8	5.40
2015	70397515	(38.0)	67192475.7	(35.21)	68289455.7	(14.65)
2016	67067437	(4.7)	55352469	(17.62)	52145112	(23.64)
2017	75490115	12.6	75180282.6	35.82	57333501	9.95
2018	80873189	7.1	109726005.5	45.95	67227432	17.26
2019	111723523	38.1	105083227.8	(4.23)	85437915	27.09
2020	76082443	(31.9)	60229946	(42.68)	65122512	(23.78)
2021	102849659	35.2	107048340	77.7	59881920	(8.04)
2022	116959582	13.7	173526150	62.1	81135180	35.49

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبحوث، نشرات إحصائية لسنوات متعددة، ووزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، إعداد مختلفة.

قد إرتفعت لتصل إلى (39963945) مليون دينار وذلك بسبب زيادة الإنتاج النفطي في العراق وإرتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية حتى وصلت الإيرادات العامة مستويات مرتفعة، وفي ذات الوقت إرتفعت الإستيرادات لتصل إلى (45145710) مليون دينار وذلك لزيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات، وخلال المدة (2006-2008) شهد الإنفاق العام تحسن واضح حتى أنه وصل في عام (2008) إلى (59403375) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (52.2%)، وإرتفعت على أثرها قيمة الصادرات لتصل إلى (79028558.7) مليون دينار بسبب زيادة الإنفاق الإستثماري، وزادت الإستيرادات على أثر ذلك لتصل إلى (48249768.6) مليون دينار، وفي عام (2009) وعلى أثر الأزمة المالية العالمية التي أطاحت بالاقتصادات العالمية عامة والاقتصادات الريعية على الوجه الأخص ومنها العراق إذ إنخفض حجم الإنفاق العام ليصل إلى (52567025) مليون دينار وبتغير سنوي سالب بلغ (11.5-%)، وإنخفضت الصادرات لتصل إلى

(51473565) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (34.87-%)، وحصل إرتفاع طفيف في الإستيرادات لتغطية حاجة السوق من السلع الإستهلاكية إذ بلغت (51326145) مليون دينار وبمعدل تغير (6.38%)، أما في عام (2014) إنخفضت كمية الإنفاق العام لتصل إلى (113473517) مليون دينار بمعدل تغير سالب بلغ (4.7-%) وإنخفضت على أثرها كمية الصادرات لتصل (103714534) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (4.42-%) نتيجة الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق فضلاً عن إنخفاض أسعار النفط مما يولد إنخفاض الفائض في الميزان التجاري إذ إرتفعت الإستيرادات لتصل (80008354.8) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (5.40%) نتيجة زيادة الطلب على المعدات والأسلحة لمواجهة العصابات الإرهابية حتى إنتهاء عمليات التحرير عام (2016)، وقد إرتفعت النفقات العامة إلى (80873189) مليون دينار في عام (2018) وارتفع معها إجمالي الصادرات لتصل إلى (109726005.5) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي موجب (45.95%) بسبب إرتفاع سعر برميل النفط بنسبة (32.8%)، وإرتفعت قيمة إجمالي الإستيرادات لنفس العام لتصل إلى (67227432) مليون دينار وتعكس مبالغ الإستيرادات حجم إنكشاف الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي وذلك نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على تغطية الطلب المحلي من السلع والخدمات **(وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، 2019: 16)**.

وفي عام (2020) شهد العالم صدمة صحية واقتصادية الأمر الذي جعل بياناته تعاني من تشوه وإنهيار تام بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتي أدت إلى تراجع كل المتغيرات الاقتصادية في العالم ومنها الإنفاق العام الذي إنخفض بشكل كبير ليصل إلى (76082443) وبمعدل تغير سالب بلغ (38.1-%) صاحبه إنخفاض أكبر في حجم الصادرات والتي بلغت (60229946) وبمعدل تغير سالب بلغ (42.68-%)، وأنعكس هذا الإنخفاض الحاد في الإنفاق على الإستيرادات لتصل (65122512) وبمعدل تغير سالب بلغ (23.78-%) بسبب إنخفاض أسعار النفط وقد تركت الجائحة عجزاً مزدوجاً في تلك السنة، ولقد سجلت النفقات العامة إرتفاعاً واضحاً للعام (2021) حيث بلغت (102849659) وبمعدل تغير بلغ (35.2%) ويعزى هذا الإرتفاع إلى الإرتفاع الكبير في قيمة النفقات التشغيلية (نفقات تعويضات الموظفين، كلف العلاوات، سد الشواغر، تعيين الأطباء، وذوي المهن الطبية وغيرها)، وقد أدى هذا الانعكاس إلى إرتفاع حجم الصادرات لتصل إلى (107048340) مليون دينار وبمعدل تغير بلغ (77.7%) ويعود هذا الإرتفاع إلى التحسن في أسعار النفط إذ وصل إلى (70) دولار للبرميل الواحد وإرتفاع الإنفاق الإستثماري لإعادة العمل بالمشاريع التي توقفت في عام (2020) **(التقرير الاقتصادي للبنك المكزي،2021: 48)**، وإنخفض حجم الإستيرادات لنفس العام لتصل إلى (59881920) مليون دينار وبمعدل تغير سالب بلغ (8.0-%)، أما في عام (2022) والذي شهد الإنفاق العام إرتفاع حتى وصل (116959582) مليون دينار إرتفعت على أثره الصادرات لتصل إلى (173526150) مليون دينار وبمعدل تغير سنوي بلغ (62.1%) نتيجة إرتفاع الإنفاق الإستثماري، رافق هذا الإرتفاع زيادة في حجم الإستيرادات بلغت (81135180) مليون دينار بمعدل تغير موجب وصل إلى(35.49%) بسبب زيادة الطلب على السلع الرأسمالية **(التقرير الاقتصادي للبنك المركزي، 2023: 18)**. والشكل البياني (4) يوضح أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري للمدة (2004-2022).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 867-889
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.43

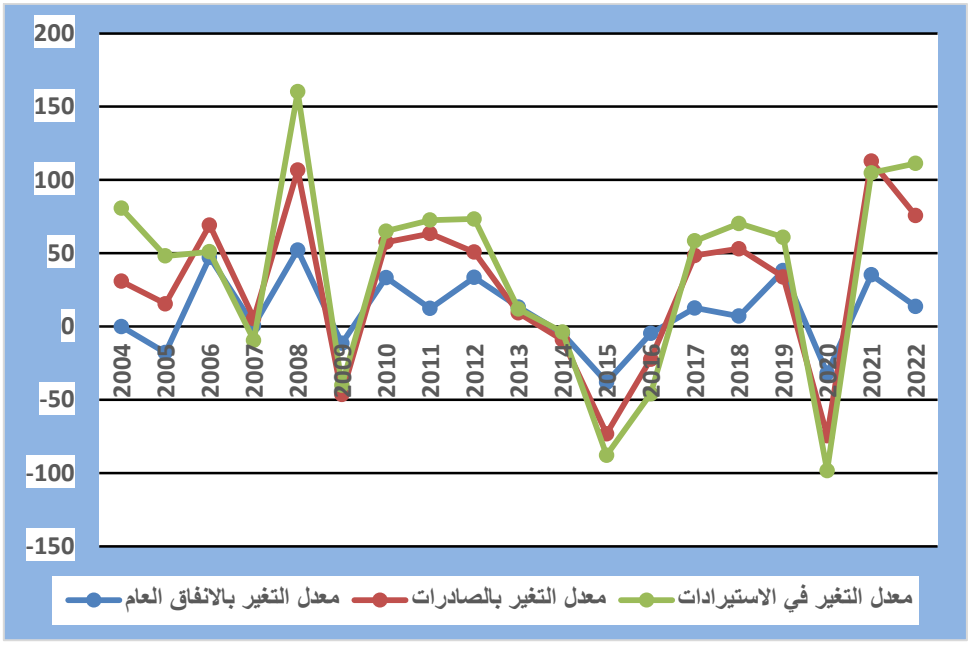

الشكل (4): أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري العراقي للمدة (2004-2022)
المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (4).

ومن خلال تحليل أثر صدمات الإنفاق العام في مكونات الميزان التجاري أتضح لنا **كباحثة** بأن حدوث صدمة مؤاتية في الإنفاق العام سيؤدي حتماً إلى حصول زيادة في الدخول المتأتية من المؤشرات غير النفطية من خلال عمل المضاعف إذ ستؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي وبالتالي إلى زيادة في حجم الطلب الحكومي لكونه مكون رئيسي في الطلب الكلي وكمؤثر فاعل على النشاط الاقتصادي في القطاعات الأثر والتي سيزداد طلبها بسبب زيادة حجم دخولها، وبزيادة الطلب والدخل الناتجة عن زيادة الإنفاق سيزداد حتما حجم الإستيرادات، فبزيادة الإستيرادات وثبات حجم الصادرات سيحقق الميزان التجاري عجزاً، والعكس صحيح إذا ما إنخفض الإنفاق العام ستنخفض الإستيرادات عبر نفس مسار الدخل والطلب ويحقق الميزان التجاري فائضاً.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1- الصفة الريعية التي لازمت الاقتصاد العراقي والتي جعلت من الإيرادات النفطية الممول الوحيد لنفقاته إذ بلغت نسبة متوسط مساهمة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة ما يقارب من (92.34%)، ومتوسط نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ (56.53%)، والذي يعتمد في تمويل نفقاته العامة على إيرادات متأتية من القطاع النفطي بنسبة تقترب من(95%) من إجمالي الإيرادات المتحققة خلال مدة الدراسة (2004-2022)، الأمر الذي جعل بقية القطاعات غير النفطية تعيش في حالة التخلف بالرغم من الموارد المتعددة والمتنوعة والإمكانات المتاحة بسبب إهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى، وإن زيادة الأنفاق العام سيؤدي حتماً إلى حصول زيادة في الدخول المتأتية من المؤشرات غير النفطية من خلال عمل المضاعف إذ ستؤدي زيادة الأنفاق الكلي الى زيادة في حجم الطلب الحكومي بعده مكوناً رئيساً من الطلب الكلي وكمؤثر فاعل في النشاط الاقتصادي وفي القطاعات الأخرى والتي

سيزداد طلبها بسبب زيادة حجم دخولها، وبزيادة الطلب والدخل الناتجة عن زيادة الأنفاق سيزداد حتما حجم الإستيرادات، فبزيادة الإستيرادات وثبات حجم الصادرات سيحقق الميزان التجاري عجزاً، والعكس صحيح اذا ما انخفض الأنفاق العام ستنخفض الإستيرادات عن طريق مسار الدخل والطلب نفسه ويحقق الميزان التجاري فائضاً، الأمر الذي جعل من الاقتصاد العراقي عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة بصدمة أسعار النفط، والتي تفاقمت تزامناً مع الأزمات السياسية والاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العراقي من ناحية والمتمثلة بمخلفات الاحتلال الأمريكي للعام (2003) والحرب التي شنها ضد عصابات داعش (2014)، ومن الناحية الأخرى تأثره بالأزمات الاقتصادية التي ضربت الاقتصاد العالمي والتي تمثلت بالأزمة المالية العالمية نهاية العام (2008) وجائحة كورونا (2019) والصراع الروسي- الأوكراني في بداية عام (2022).

2- ضعف مساهمة القطاعات الأخرى (غير النفطية) في الإيرادات العامة إذ لم تتعدّ (7.66%) و(43.47%) من الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن كون(النفط) المكون الأكبر للصادرات إذ تشكل الصادرات النفطية ما يقارب من (80%) من الصادرات الكلية، في حين شكلت المنتوجات النفطية نسبة (14%) والصادرات السلعية الأخرى لم تتجاوز نسبة (6%) من إجمالي الصادرات.

ثانياَ: التوصيات

1- ضرورة التوجه إلى الإستثمار لكونه من المؤشرات المهمة لبيان مدى استقرار اقتصاد ما وتقدمه ولأنه يسهم في تدوير عجلة التطور بما يوفره من فرص عمل لأبناء البلد المعني من خلال خفض سعر الفائدة وزيادة نسبة الإنفاق الإستثماري والذي يعد من متطلبات النهوض بالواقع الإستثماري للبلد فضلاً عن رفد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالقروض والدعم، لذلك نجد أنّ التوسع في حجم الإستثمار الرأسمالي لأي اقتصاد يبقى عاملاً مهماً في تحقيق الأهداف الموضوعية بالنسبة للخطط الاستثمارية وتطوير البنى التحتية، وفيما يتعلق بالعراق فإن الواقع الاستثماري له مختلف تماما، وذلك لأن القطاعات الاقتصادية المختلفة كالقطاع الصناعي والزراعي تفوق بطبيعتها قدرة الاقتصاد العراقي لكونه يعاني ولمدة طويلة من عدم الاستقرار السياسي والأمني والتي تعد النواة لأي نشاط استثماري.

2- إعادة هيكلة قنوات الإنفاق العام، والحد من تسربها عن طريق الاستيرادات السلعية والخدمية بشكل غير مبرمج والتي قصر الهيكل الإنتاجي عن توفيرها، والتوجه نحو الاستدامة المالية لتجاوز أكثر المشكلات المادية وعلى الوجه الأكبر الدين الخارجي.

المصادر:

1- أحمد، عبدالرحمن يسري وزكي، إيمان محب، (2007)، **إقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

2- الأمين، بربري محمد، (2005)، **سياسة التحرير التدريجي للدينار الجزائري وإنعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال المدة (1990-2003)**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف.

3- الجنابي، نبيل مهدي وحسين، كريم سالم (2011)، **العلاقة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية (Granger)**، مجلة الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة بابل، العدد (1).

4- السريتي، السيد محمد أحمد، (2009)، **إقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤيا للطباعة.

5- العاضي، عبدالله محمد ناصر(2007)، **الصدمات الخارجية وأثرها على الاقتصاد اليمني**، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.

6- بهاء الدين، مليكي سمير، هجيرة ، عبدالجليل وأحما دوش، نادية (2012)، **أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري**، مجلة :Les Cahier du MECAS , 8(1) .
7- الجبوري، محمد (2012)، **تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات باتل**، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر.
8- حشيش، عادل أحمد وشهاب، مجدي محمود،(2003)، **أساسيات الإقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي، الحقوقية، لبنان.
9- الحمداني، سعد نوري وعباس، سامي حميد وعبد، مهند خميس والحمداني، محمد نوري (2023)، أثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (3).
10- الحمداني، محمد نوري (2022)، تحليل وقياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (3) العدد (1).
11- خلف، فليح حسن (2004)، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
12- صخري، عمر (2005)، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13- صيد، أمين، (2013)، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، لبنان.
14- عبد الباقي، يوسفي (2001)، **دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية، دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، فرع التسيير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر.
15- عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس (2023)، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004–2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4) العدد (1).
16- علي، أحمد بريهي (2011)، **إقتصاد النفط والإستثمار النفطي العراقي** ، الطبعة الأولى، بيت الحكمة.
17- العلي، عادل فليح (2011)، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع.
18- عمر، أحمد مختار، (2008)، **معجم اللغة العربية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة.
19- الغريري، صفاء سالم، (2022)، **تحليل وقياس أثر الصدمات التجارية على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2020)**، اطروحة دكتوراه، جامعة الفلوجة، كلية الإدارة والإقتصاد.
20- الكبيسي، عقبة نافع سليم ومحمود، زيد خوام (2023)، دور رأس المال النفسي في بناء اليقظة الذهنية دراسة تحليلية لآراء عينة من الكادر الأكاديمي في رئاسة جامعة الفلوجة، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (5) العدد (1).
21- الكبيسي، محمد صالح والعبيدي، اسراء سعيد صالح (2017)، **قياس وتحليل تأثير الصدمات الإنفاقية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (1990-2014)**، بحث منشور، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد (26).
22- لعروق، حنان، (2005)، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي- دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير.

23- نجا، علي عبد الوهاب، (2019)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار قاروس العلمية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
24- نجيب، نعمة الله أبراهيم (2010)، **أسس علم الاقتصاد التحليل الجمعي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
25- الوادي، نوري محمود حسين والعساف، احمد (2009)، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان.
26- يونس، محمود،(2007)، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر.

التقارير والنشرات:

27- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، المجموعة الإحصائية، نشرات سنوية متنوعة للمدة (2004-2022).
28- التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لسنوات متعددة.
29- وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، نشرات سنوية متفرقة.
30- صندوق النقد الدولي.
31- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، نشرات قومية.
32- Alhamdany, Saba Noori(2024), The Effects of Strategic Alertness on the Perceived Quality of working life An analytical study of Fallujah University Staff, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (2).
33- Andrew Mountford, Harald Uhlig (2008), **What are the effects of Fiscal policy shocks?** , National Bureau of economic research..
34- Cebeci, Ipek (2010**), Supply Shocks and Their Macro-Economic Effects In The Globalization, Process**, Doctors Thesis, Social Sciences Institute, Istanbul University, Turkey.
35- Metay, Y, & Rudelle (2006), **Economie-droit Tle STG(Sequence Bac).** Paris: Breal.
36- Mohsin, Hayder Jerri (2022), The role of banking control tools and their impact on the performance of the work of commercial banks: An exploratory study in a sample of employees of commercial banks in Basra Governorate, Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (5), No. (3).
37- Ramey, Valerie A. (2016**), Macroeconomic shocks and their propagation,** national bureau of economic research (vol2, no1), university of California, America